اعتقال الأطفال في مدينة القدس

١

حقائق- إفادات

جمعية العدالة والحرية الدولية
ULUSLARARASI ADALET VE HÜRRİYET DERNEĞİ
UAHDER

مقدمة

في إطار أنشطة جمعية الحرية والعدالة الدولية خلال عام ٢٠١٤ الذي جعلته عاما للقدس، نضع بين أيديكم هذا الكتيب الذي يعرض للعيان العقوبات اللاإنسانية التي يتعرض لها على الأطفال داخل القدس.

بحيث ينقل إفادات أخذت من أطفال وقعوا تحت الاعتقال وتعرضوا للتعذيب، والحبس، وتعطل تعليمهم، ومعاناة أسرهم، إضافة للضرر المادي والمعنوي، كل ذلك بسبب الاحتلال الإسرائيلي.

نهدف لنشر و إظهار حجم الدراما التي يعيشها المقدسيون للعالم من خلال التواصل مع المؤسسات الوطنية والدولية مثل «اليونسيف» وغيرها المهتمة والمدافعة عن حقوق الإنسان.

وكجمعية حقوقية، سنتابع عن قرب ما يقاسيه المقدسيون وسنستمر في العمل للفت أنظار المجتمع الدولي لهذه القضية الكبرى التي استمرت لأعوام وأعوام دون وجود حل جذري لها.

وسنبرز حجم الدمار الذي خلفه الاحتلال وتعديه على حقوق الأطفال، الأمر الذي أضاع مستقبلهم و ضاعف هموم ذويهم.

وإلى أن ينعم الفلسطينون وخاصة الأطفال المقدسيون بحقوقهم وبحياة كريمة وطيبة، سنظل نناضل من أجل قضيتهم.

اعتقالات الأطفال في مدينة القدس

في دراسة لحالة الاعتقالات التي يتعرض لها الأطفال في مدينة القدس فإنه يمكن القول بأن اعتقال الأطفال في المدينة ليس ردة فعل على أحداث معينة شارك فيها الأطفال، لا بل هي سياسة ممنهجة تهدف إلى قمع الطفولة في المدينة، كما وأنها تهدف إلى نشر الرعب بين صفوف الأطفال في المدينة، حيث بلغ عدد الأطفال الذين تم اعتقالهم في العام ٢٠١٣ تقريبا ٤٥٠ طفل أما خلال النصف الأول من العام الحالي فقد بلغ عد المعتقلين من الأطفال المقدسيين ١٤٤ طفلا مقدسيا، تتراوح أعمارهم بين ٩ سنوات إلى ١٨ سنة أصغرهم سنا الطفل مجد الينو ٩ أعوام من البلدة القديمة حيث تم اعتقاله من قبل شرطة الاحتلال في المسجد الأقصى بتهمة رشق حجارة على المستوطنين، وقد تعرض للضرب والتهديد، واستمر احتجازه في مخفر الشرطة «الياهو» لأكثر من سبع ساعات وتم اطلاق سراحه بعد حضور والده وتوقيعه على تعهد وكفالة.

على الرغم من أن الاعتقالات خلال الفترة المذكورة قد تركزت في بعض الأحياء المقدسية دون غيرها، إلا أن

معظم الأحياء المقدسية قد تعرض أطفالها للاعتقال على أيدي الشرطة الإسرائيلية بكافة أقسامها.

فقد شهدت أحياء البلدة القديمة في القدس حملة شرسة على الأطفال، وتراوحت هذه الحملة بين الاعتقال، والتوقيف، كذلك فإن قرية العيسوية كان لها نصيب محترم من حالات الاعتقال التي تعرض لها الأطفال المقدسيون، وأيضا سلوان، أما التهم الموجهة للأطفال المعتقلين فتمحورت حول المشاركة بإلقاء حجارة وملتوف.

أما فيما يتعلق بالظروف المحيطة بالاعتقال، فإنها تكاد أن تكون متشابهة في معظم الحالات، فمعظم الحالات تم اعتقالها في ساعات متأخرة من الليل أو ساعات الفجر الأولى وفي ذلك مخالفة قانونية، حيث يمنع القانون اعتقال الأطفال في الفترة بين الساعة العاشرة ليلا وحتى السابعة صباحا، كما أن معظم الحالات قد تعرضت للضرب والتعذيب من قبل المحققين في المراكز المختلفة، ففي مركز التحقيق في المسكوبية والمعروف بغرفة ٤، المختص بالتعامل مع قضايا الأقليات في القدس، نتحدث عن سياسة ممنهجة في تعذيب الأطفال، حيث أن غالبية الأطفال الذين يتم اقتيادهم إلى ذلك القسم يتعرضون لأصناف عدة من

العذاب، فيتعرضون للضرب المبرح والتحرش الجنسي مثل الطفل ع.س، أو السب والشتائم الموجهة للأهل والأمهات بالذات كحالة الطفل م.ع، كما أن المحققين الذين يقومون بالتحقيق معهم ليسوا من المحققين المخولين بالتحقيق مع الأطفال ولا يقومون بتسجيل مجريات التحقيق مع الأطفال من اللحظة الأولى لبداية التحقيق، بل إنهم يقومون في البداية بضرب الأطفال والتحقيق معهم وإجبارهم على الاعتراف ومن ثم يقومون بتسجيل اعترافاتهم صوتا وصورة، فيظهر أن التحقيق كان وفق القانون، كحالة الطفل م.ف، وكذلك عدم حضور الأهل لمجريات التحقيق علما أن القانون الإسرائيلي يسمح للأهل بحضور التحقيق، وكذلك فإن ٩٠٪ من الأطفال لا يلتقون بمحامييهم قبل بدء التحقيق.

أكثر من ٨٠٪ من الحالات التي تم اعتقالها خلال الربع الأول من العام الحالي، قد تم الإفراج عنهم بكفالة مالية تدفع نقدا، أو بكفالة إسمية أو الاثنتين معا، تتراوح الكفالة النقدية بين ٣٨٠ شيكل إلى ٥٠٠٠ شيكل، ما يثقل كاهل الأهل الذين يضطرون في كثير من الأحيان للإستدانة من آخرين لتأمين قيمة الكفالة، كما تكون هناك شروط مجحفة في حق الأطفال المقرر إطلاق سراحهم، حيث يقرر أن

يتم اعتقالهم في الحبس البيتي لمدد طويلة في كثير من الأحيان، مع شرط إبعادهم عن مكان سكناهم، مما يؤدي إلى تخلفهم عن مقاعد الدراسة في كثير من الأحيان، كما أن ذلك يحدث اشكاليات اجتماعية بين الطفل وأهله، أدت في حالات سابقة إلى إنحراف بعض الأطفال وسقوطهم في مستنقع المخدرات والعمالة مع الاحتلال.

كما أن المحاكم الإسرائيلية تساهم بشكل كبير في معاناة الأطفال المقدسيين المتعرضين للاعتقال، تبدأ هذه المساهمة من الاستجابة المباشرة لطلبات شرطة الاحتلال لتوقيف الأطفال لفترات طويلة بهدف التحقيق معهم، وبدلا من أن يكون الاعتقال هو الملاذ الأخير، تجعل هذه المحاكم من الاعتقال الأسلوب والإجراء الأول الذي تستخدمه ضد الأطفال، كما أن القضاة لا يكترثون لشكاوي الأطفال حول تعرضهم للضرب أو التعذيب من قبل الشرطة والمحققين، حتى وإن كانت علامات الضرب واضحة على أجسادهم، كذلك فإن المحاكم وفي حال رغبتها اطلاق سراح الأطفال فإنها تفرض على الطفل شروطا قاسية للإفراج، تتمثل بالكفالات العالية، والإبعاد عن مكان السكن، والحرمان في كثير من الحالات من الاستمرار في التعليم الإلزامي،

وإجبار الأهالي في بعض الأحيان على استئجار منزل بعيد عن مكان السكن لإيواء طفلهم فيه، في حال عدم توفر منزل لأحد الأقرباء تتوافر فيه الشروط، ويسبق ذلك كله تحويل الطفل إلى ما يعرف بضابط السلوك وهو الإخصائي الاجتماعي الذي يدرس الوضع الاجتماعي والنفسي للطفل وأهله بغية التقرير حول إمكانية إطلاق سراحه أم لا، ويتخطى بعض ضباط السلوك حدود عملهم حيث يطلبون من الأطفال الإعتراف مقابل أن يكتب عنه تقريرا إيجابيا لإطلاق سراحه، كما وتعتبر الأحكام التي تصدرها هذه المحاكم على الأطفال أحكام ردع للأطفال.